التحولات في سوق الطاقة العالمية

وتأثيرها على الشرق الأوسط

م.م. احمد عقيل الزاملي

ماجستير علوم سياسية/ العلاقات الدولية جامعة الكوفة

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

المقدمة:

في القرن الحادي والعشرين لم يعد السؤال من يملك الطاقة بل من يملك القدرة على إعادة تعريفها وتوجيه مساراتها ضمن معادلات القوة العالمية. لم تعد الطاقة مجرد مورد اقتصادي بل تحولت إلى سلاح استراتيجي يعاد عبره تشكيل النظام الدولي فالعالم اليوم يشهد لحظة انتقالية حاسمة تتآكل فيها مركزية النفط تدريجيًا مقابل صعود منظومات طاقة بديلة مدفوعة باعتبارات بيئية وصراعات جيوسياسية وتنافس محتدم بين القوى الكبرى. وفي قلب هذه المعادلة تقف منطقة الشرق الأوسط أمام اختبار تاريخي: إما إعادة تعريف دورها ضمن نظام طاقة جديد أو الانزلاق إلى هامش التأثير بعد عقود من الهيمنة. ولا يمكن فهم هذا التحول بمعزل عن التغيرات البنيوية في الاقتصاد العالمي حيث تتقاطع الثورة التكنولوجية مع التحول البيئي لتعيد رسم خريطة القوة، فالدول لم تعد تقاس فقط بحجم احتياطاتها من الموارد بل بقدرتها على التحكم في المعرفة والتكنولوجيا وسلاسل القيمة المرتبطة بالطاقة. ومن هنا فإن الصراع لم يعد على من يمتلك النفط، بل على من يحدد مستقبل الطاقة نفسها.

أما منطقة الشرق الأوسط التي طالما كانت محورًا مركزيًا في معادلات الطاقة العالمية فإنها تواجه اليوم مفترق طرق تاريخي. فمن جهة تتعرض لضغوط متزايدة نتيجة تراجع مركزية النفط في الاقتصاد العالمي ومن جهة أخرى تمتلك

فرصًا لإعادة التموضع ضمن النظام الجديد من خلال استثمار موقعها الجغرافي وقدراتها الاقتصادية في التحول نحو نماذج أكثر تنوعًا واستدامة. غير أن نجاح هذا التحول يبقى رهناً بقدرة دول المنطقة على تبني استراتيجيات بعيدة المدى تستند إلى الابتكار والتكنولوجيا والانخراط الفاعل في سلاسل القيمة العالمية.

أن تصاعد التوترات الجيوسياسية خاصة في منطقة الخليج يعيد التأكيد على أن الطاقة لا تزال عاملًا حاسمًا في الصراعات الدولية وأن الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز ستبقى نقاط ارتكاز في معادلات الأمن العالمي وهو ما يعكس تداخلاً معقدًا بين الاقتصاد والسياسة والأمن ويجعل من دراسة التحولات في سوق الطاقة مدخلاً أساسيًا لفهم طبيعة النظام الدولي في مرحلته الانتقالية الراهنة.

وعليه. يسعى هذا البحث إلى تحليل هذه التحولات من منظور شامل يربط بين الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية، مع التركيز على موقع الشرق الأوسط في هذه المعادلة المتغيرة واستشراف مستقبل دوره في ظل نظام طاقة عالمي يتجه نحو التعددية والتعقيد. وستتناول الدراسة تحليل التحولات البنيوية في سوق الطاقة العالمية من خلال تفكيك أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية، مع التركيز على تداعياتها المباشرة وغير المباشرة على منطقة الشرق الأوسط. كما تسعى إلى استكشاف طبيعة التغير في موازين القوة المرتبطة بالطاقة، وكيفية انتقالها من منطق السيطرة على الموارد إلى منطق التحكم في سلاسل القيمة والمعرفة، مع محاولة فهم خيارات دول المنطقة في مواجهة هذه التحولات، سواء عبر

«لم تعد الطاقة مجرد مورد اقتصادي بل تحولت إلى سلاح استراتيجي يعاد عبره تشكيل النظام الدولي».

التكيف الاستراتيجي وإعادة التموضع، أو من خلال الاستمرار في الأنماط التقليدية التي قد تؤدي إلى تراجع الدور الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية.

الشرق الأوسط. أمن الطاقة. مضيق هرمز. النظام الدولي. الطاقة المتجددة

أولاً: انهيار النموذج التقليدي لسوق الطاقة.

ان النموذج الذي حكم سوق الطاقة منذ منتصف القرن العشرين والقائم على مركزية النفط وهيمنة المنتجين التقليديين بات يواجه تفككًا تدريجيًا، ويعود ذلك إلى هندسة سياسية دولية تهدف إلى تقليص الاعتماد على مناطق التوتر، وتسارع التحول الطاقوي في الاقتصادات الكبرى، فضلًا عن إعادة توزيع مراكز الإنتاج والاستهلاك خارج الإطار التقليدي. إن هذا التحول لا يمثل مجرد تنويع في مصادر الطاقة، بل يعكس إعادة صياغة شاملة لقواعد السوق، حيث تتراجع الجغرافيا النفطية لصالح الجغرافيا التكنولوجية، وتصبح السيطرة على المعرفة والتقنيات عاملًا حاسمًا في تحديد موازين القوة.

وفي هذا السياق، يمكن فهم انهيار النموذج التقليدي بوصفه نتيجة لتداخل عوامل اقتصادية وسياسية وتكنولوجية أعادت تعريف طبيعة السوق ذاته، إذ لم يعد النفط يحتكر موقعه كمصدر رئيس للطاقة، بل دخل في منافسة مع مصادر بديلة مدعومة بإرادة سياسية دولية تسعى إلى تقليل الانبعاثات وتعزيز أمن الطاقة بعيدًا عن مناطق عدم الاستقرار. وهذا التوجه يعكس تحولًا في أولويات القوى الكبرى التي باتت تنظر إلى الطاقة من منظور استراتيجي شامل يتجاوز الاعتبارات

الاقتصادية ليشمل الأبعاد البيئية والأمنية. كما أن هذا التحول ترافق مع صعود فاعلين جدد في سوق الطاقة، ليسوا بالضرورة دولًا منتجة تقليدية، بل شركات تكنولوجية ومجمعات صناعية تمتلك القدرة على الابتكار والتحكم في تقنيات الإنتاج والتخزين والنقل، وهو ما أدى إلى تآكل الاحتكار التاريخي للدول النفطية، وأعاد توزيع النفوذ داخل السوق العالمي. وفي ظل هذا الواقع، لم تعد القدرة على إنتاج النفط كافية لضمان التأثير، بل أصبح النفوذ مرتبطًا بالقدرة على التحكم في سلاسل القيمة، بدءًا من الاستخراج وصولًا إلى الاستهلاك النهائي.

ومن زاوية أخرى (الجيوسياسية) إن تفكك النموذج التقليدي يعكس أيضًا محاولة لإعادة صياغة خريطة الاعتماد العالمي، حيث تسعى الدول الصناعية إلى تقليل تعرضها للضغوط السياسية التي قد تنشأ من الاعتماد على مورد

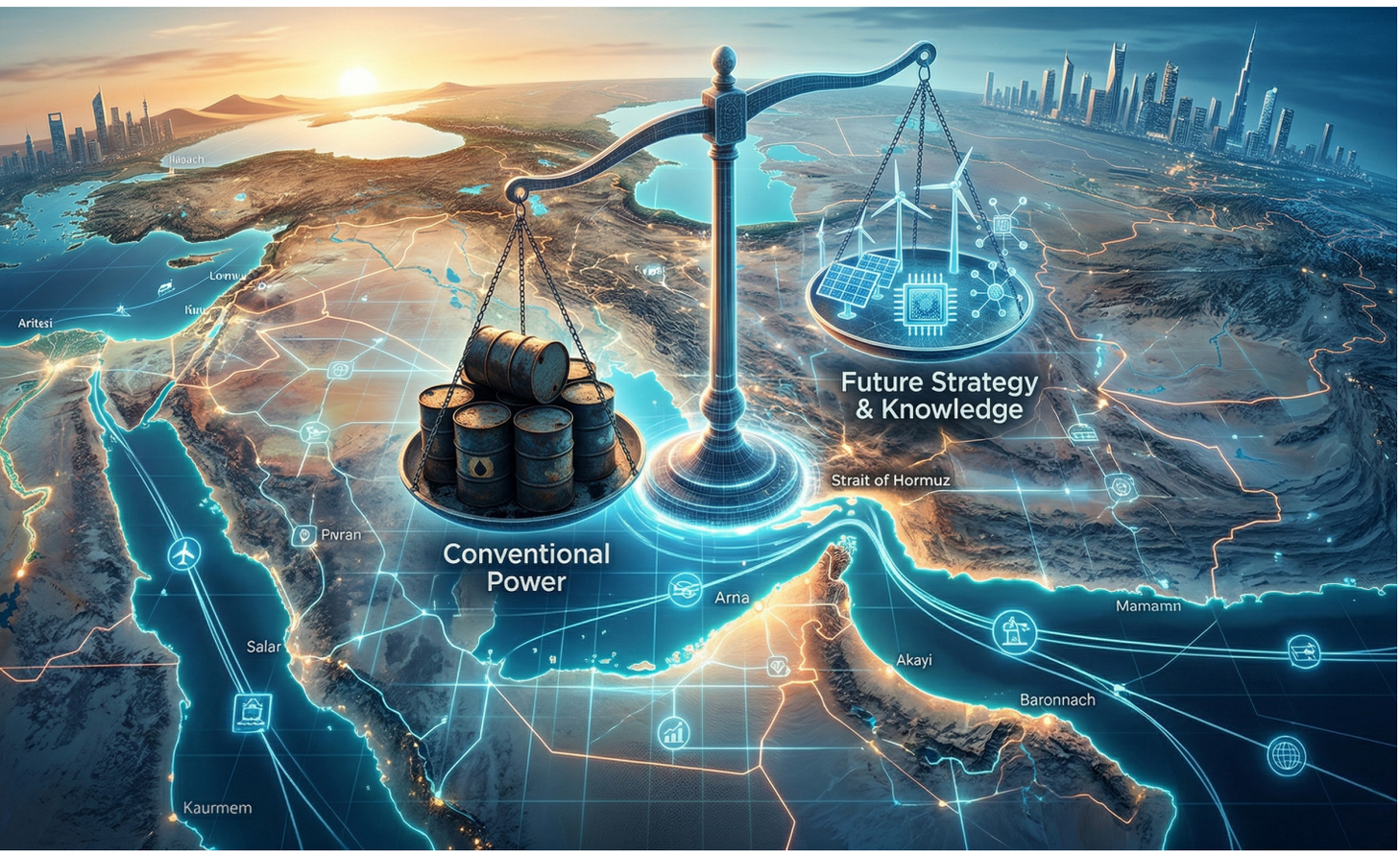

واحد أو منطقة واحدة، وهو ما يدفعها إلى تنويع مصادرها وتعزيز استقلالها الطاقوي. وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص الوزن الاستراتيجي لبعض المناطق، وفي مقدمتها الشرق الأوسط، دون أن يلغي أهميتها بشكل كامل.

إضافة لذلك إن ما نشهده اليوم ليس مجرد تحول في هيكل السوق بل انتقال إلى نموذج جديد يقوم على تعددية المصادر وتكامل التكنولوجيا مع الطاقة وهو ما يعني أن قواعد اللعبة الدولية آخذة في التغير وأن الدول التي لا تواكب هذا التحول ستجد نفسها خارج دائرة التأثير في حين أن الدول القادرة على التكيف ستتمكن من إعادة إنتاج دورها ضمن معادلة أكثر تعقيدًا وتنافسية.

ثانيًا: الشرق الأوسط بين فقدان الامتياز ومحاولة إعادة التموضع.

شكل النفط لعقود طويلة مصدر القوة الصلبة لدول الشرق الأوسط إلا أن هذه المعادلة بدأت تتآكل تدريجيًا مع تراجع الاعتماد العالمي عليه. غير أن هذا التراجع لا ينبغي فهمه بوصفه مجرد تحول اقتصادي بل هو في جوهره تحول في بنية القوة الدولية حيث لم يعد الامتياز قائمًا على امتلاك المورد بقدر ما أصبح مرتبطًا بالقدرة على التحكم في سلاسل إنتاجه وتوجيه أنماط استهلاكه.

«تتراجع الجغرافيا النفطية لصالح الجغرافيا التكنولوجية، وتصبح السيطرة على المعرفة والتقنيات عاملًا حاسمًا في تحديد موازين القوة».

إن التحدي الحقيقي الذي تواجهه دول المنطقة لا يتمثل فقط في انخفاض الطلب على النفط، بل في فقدان أداة النفوذ الجيوسياسي التي طالما منحتها موقعًا تفاوضيًا متقدمًا في النظام الدولي. فمع تنويع مصادر الطاقة لدى القوى الكبرى،

تراجعت قدرة الدول النفطية على استخدام النفط كورقة ضغط، وهو ما ينعكس مباشرة على طبيعة علاقاتها الدولية، حيث تتحول من شراكات قائمة على الاعتماد المتبادل إلى علاقات أكثر براغماتية وأقل التزامًا.

ومن خلال ذلك يمكن قراءة التحول الطاقوي العالمي كجزء من إعادة توزيع ممنهجة للقوة تسعى من خلالها القوى الصناعية إلى تقليل انكشافها على مناطق التوتر وفي مقدمتها الشرق الأوسط. وهذا يعني أن المنطقة لم تعد مركزًا لا غنى عنه كما في السابق بل أصبحت أحد الخيارات ضمن منظومة طاقة متعددة، وهو ما يفرض عليها إعادة تعريف دورها من مركز إنتاج إلى فاعل استراتيجي متعدد الأدوار.

ومن جانب آخر نرى أن فقدان الامتياز النفطي يضع الأنظمة السياسية في المنطقة أمام اختبار داخلي معقد إذ أن الاقتصاد الريعي الذي تشكل حول عائدات النفط كان أساساً في بناء التوازنات السياسية والاجتماعية ومع تراجع هذا المورد تبرز تحديات تتعلق بقدرة الدولة على:

1. الحفاظ على الاستقرار الداخلي.
2. تمويل الإنفاق العام.
3. إدارة التحولات الاجتماعية الناتجة عن الإصلاح الاقتصادي.

«الصراع لم يعد على من يمتلك النفط، بل على من يحدد مستقبل الطاقة نفسها».

وهنا يتحول التحدي من كونه اقتصاديًا إلى إشكالية بنيوية تمس طبيعة الدولة نفسها.

في المقابل تبرز فرص حقيقية لإعادة التموضع عامل ضروري ومهم لكنها ليست تلقائية بل مشروطة بقدرة الدول على تبني رؤية استراتيجية طويلة المدى تقوم على الانتقال من منطق الريع إلى منطق الإنتاج. ويتطلب ذلك:

1. الاستثمار في التكنولوجيا والمعرفة.
2. الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
3. تطوير البنية التحتية للطاقة البديلة.

توظيف الموقع الجغرافي كمركز ربط بين الشرق والغرب.

كما أن الموقع الجغرافي للمنطقة خاصة في ظل استمرار أهمية الممرات البحرية يمنحها فرصة للتحول إلى عقدة لوجستية عالمية وهو دور قد يعوض جزئيًا عن تراجع مركزية النفط، لكنه يظل مرهونًا بمدى الاستقرار السياسي والأمني.

وعليه، فإن مستقبل الشرق الأوسط في النظام الطاقوي الجديد لا يتحدد بحجم موارده بقدر ما يتحدد بقدرته على إعادة إنتاج دوره ضمن معادلة دولية تتغير بسرعة فالدول التي تنجح في التكيف ستتحول إلى فاعلين مؤثرين، أما تلك التي تستمر في الاعتماد على النموذج القديم فستواجه خطر التهميش التدريجي.

ثالثًا: تسييس الطاقة وإعادة إنتاج الصراع الدولي.

«القدرة على إنتاج النفط لم تعد كافية لضمان التأثير، بل أصبح النفوذ مرتبطًا بالقدرة على التحكم في سلاسل القيمة».

لم تعد الطاقة مجرد قطاع اقتصادي بل أصبحت أداة مباشرة في الصراع الدولي إذ تسعى القوى الكبرى إلى احتكار سلاسل الإمداد وفرض أنماط استهلاك جديدة واستخدام العقوبات كوسيلة ضغط طاقوي وبذلك تتحول الطاقة إلى ساحة تنافس استراتيجي يعكس صراعًا أوسع على إعادة توزيع القوة في النظام الدولي حيث تتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع الأبعاد الأمنية والعسكرية.

وعليه يمكن فهم تسييس الطاقة بوصفه انعكاسًا لتحول أعمق في طبيعة الصراع الدولي، حيث لم تعد المواجهة

تعتمد على القوة العسكرية المباشرة بقدر ما أصبحت ترتكز على أدوات غير تقليدية تشمل التحكم بالأسواق والتكنولوجيا وسلاسل التوريد. فالدول الكبرى لم تعد تسعى فقط إلى ضمان تدفق الطاقة، بل إلى التحكم في شروط هذا التدفق، بما يمنحها القدرة على التأثير في قرارات الدول الأخرى وتوجيه سياساتها.

كما أن العقوبات الاقتصادية المرتبطة بقطاع الطاقة أصبحت إحدى أبرز أدوات هذا التسييس، إذ تُستخدم لتقييد قدرة الدول المستهدفة على التصدير أو الوصول إلى التكنولوجيا، وهو ما يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوى داخل السوق العالمي. وفي هذا الإطار، تتحول الطاقة إلى وسيلة لإعادة ترتيب التحالفات الدولية، حيث تضطر الدول إلى إعادة تموضعها وفقًا لمصالحها الطاقوية والضغوط المفروضة عليها. ومن جهة أخرى، فإن التنافس على الطاقة لم يعد يقتصر على الموارد التقليدية، بل امتد ليشمل مصادر الطاقة الجديدة

والتقنيات المرتبطة بها، وهو ما يعزز من دور الفاعلين غير التقليديين مثل الشركات التكنولوجية والمؤسسات المالية في صياغة المشهد الطاقوي العالمي. وهذا التداخل بين الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة يجعل من سوق الطاقة فضاءً مركبًا يعكس طبيعة النظام الدولي في مرحلته الانتقالية.

فإن تسييس الطاقة لا يمثل ظاهرة عابرة، بل هو تعبير عن إعادة إنتاج الصراع الدولي بأدوات جديدة، حيث تتحول الطاقة من مورد اقتصادي إلى أداة استراتيجية تستخدم لإعادة توزيع النفوذ، وهو ما يفرض على الدول إعادة صياغة سياساتها بما يتلاءم مع هذا الواقع المتغير.

رابعًا: مضيق هرمز في قلب العاصفة الجيوسياسية.

مضيق هرمز ممر ملاحي حيوي يمر عبره جزء كبير من حركة تجارة النفط العالمية في ظل صراع محتمل بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى يبرز المضيق بوصفه أحد أهم نقاط الاختناق في العالم إذ يمر عبره نحو خمس تجارة النفط العالمية ما يجعله محورًا حيويًا في معادلات أمن الطاقة إن أي اضطراب في هذا الممر سواء عبر التهديد المباشر أو تعطيل جزئي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار وإرباك سلاسل الإمداد ودفع القوى الكبرى إلى تدخلات متعددة المستويات ومن هنا فإن الصراع حول المضيق يتجاوز طابعه العسكري ليصبح جزءًا من معركة السيطرة على تدفقات الطاقة العالمية هذا من جانب ومن جانب آخر تتجلى أهمية المضيق من خلال كونه أداة ضغط استراتيجية يمكن توظيفها في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية، حيث يتحول إلى عنصر ضمن معادلة الردع غير

«فقدان الامتياز النفطي يضع الأنظمة السياسية في المنطقة أمام اختبار داخلي معقد».

المباشر التي تستخدمها الأطراف المتصارعة لتبادل الرسائل دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة. كما أن حساسية هذا الممر تعكس مدى ترابط الاقتصاد العالمي، إذ إن أي تهديد له لا يبقى محصورًا في الإطار الإقليمي بل يمتد ليؤثر في الأسواق العالمية ويعيد تشكيل أولويات القوى الكبرى.

وتتعمق هذه الأهمية مع استمرار اعتماد الاقتصاد العالمي على تدفقات الطاقة التقليدية، الأمر الذي يجعل من المضيق نقطة التقاء بين الاقتصاد والسياسة والأمن، ويمنحه دورًا يتجاوز كونه ممرًا بحريًا ليصبح أداة لإعادة رسم التوازنات الدولية. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن استقرار المضيق يرتبط بعدة محددات أساسية تتمثل في طبيعة العلاقات الإقليمية، ومستوى التوتر بين القوى الكبرى، وقدرة النظام الدولي على إدارة الأزمات دون الانزلاق إلى التصعيد.

اما من منظور آخر يمثل مضيق هرمز نموذجًا واضحًا لتشابك الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية في النظام العالمي المعاصر. فالممر ليس مجرد طريق شحن نفطي، بل أداة قوة استراتيجية تمثل «عنصر ضغط» يمكن توظيفه في صياغة السياسات الإقليمية والدولية، وتحقيق مكاسب تكتيكية دون الانخراط في صراع مسلح مباشر. وفي ضوء التحولات الأخيرة، يصبح المضيق محورًا لتقييم قدرة النظام الدولي على التكيف مع الصراعات غير التقليدية، بما يشمل الحرب الاقتصادية، واحتكار سلاسل الإمداد، والتدخلات متعددة المستويات. علاوة على ذلك، فإن دراسة المضيق من منظور أكاديمي تتيح فهم العلاقة بين التوترات الإقليمية والاستقرار الاقتصادي العالمي، وتكشف عن كيفية استخدام نقاط الاختناق الاستراتيجية كأدوات لتشكيل موازين القوى، ما يجعل التحليل

«التحدي يتحول من كونه اقتصاديًا إلى إشكالية بنيوية تمس طبيعة الدولة نفسها».

الأكاديمي للمضيق ضرورة لفهم طبيعة الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين.

خامساً: الجغرافيا لم تمت لكنها أصبحت سلاحًا.

على الرغم تراجع مركزية النفط لم تفقد الجغرافيا أهميتها بل أعادت إنتاج نفسها كأداة صراع أكثر تعقيدًا فالتنافس لم يعد مقتصرًا على الموارد بل امتد إلى الممرات البحرية والبنى التحتية وشبكات النقل ويتحول الشرق الأوسط في هذا السياق إلى ساحة اختبار لقدرة القوى الدولية على فرض السيطرة دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة ما يعكس هشاشة التوازنات القائمة.

وفي هذا الإطار، لم تعد الجغرافيا عنصرًا ثابتًا بل أصبحت متغيرًا ديناميكيًا يُعاد توظيفه ضمن استراتيجيات القوى الكبرى، حيث يتم الاستثمار في الموانئ وخطوط الأنابيب والممرات البديلة لتعزيز النفوذ وتقليل الاعتماد على مناطق معينة. كما أن السيطرة على هذه الممرات لم تعد تعني السيطرة العسكرية المباشرة فقط، بل تشمل القدرة على إدارة تدفق التجارة والطاقة ضمن منظومات لوجستية متكاملة.

«تتحول الطاقة من مورد اقتصادي إلى أداة استراتيجية تستخدم لإعادة توزيع النفوذ».

ويبرز الشرق الأوسط هنا كعقدة مركزية في هذا التنافس، ليس فقط بسبب موارده، بل بسبب موقعه الذي يربط بين ثلاث قارات، وهو ما يجعله محورًا لإعادة تشكيل شبكات النقل العالمية. غير أن هذه الأهمية تحمل في طياتها مخاطر إذ تجعل المنطقة عرضة للتجاذبات الدولية، وتضعها في موقع هش بين التنافس والتعاون، وهو ما يتطلب من دولها تبني استراتيجيات قادرة على استثمار الموقع دون الوقوع في فخ الصراع.

سادساً: لحظة الحسم من الريع إلى الاستراتيجية.

يتمثل التحدي الأساسي أمام دول المنطقة في الانتقال من نموذج الريع النفطي إلى نموذج استراتيجي قائم على التنويع الاقتصادي فالدول التي تستمر في الاعتماد على النفط ستفقد تدريجيًا قدرتها على التأثير وفي المقابل يمكن للدول التي تعتمد سياسات استباقية أن تعيد إنتاج دورها عبر الاستثمار في الطاقة المتجددة وتطوير القدرات التكنولوجية والانخراط في سلاسل القيمة العالمية بما يعزز مكانتها في النظام الدولي الجديد. ولا يقتصر التحول المطلوب على الجانب الاقتصادي فحسب بل يمتد ليشمل إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث يتطلب الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي بناء مؤسسات أكثر كفاءة وشفافية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير منظومات التعليم بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.

كما أن هذا التحول يفرض على الدول إعادة النظر في سياساتها المالية، حيث لم يعد الإنفاق القائم على عائدات النفط مستدامًا في ظل تقلبات السوق، وهو ما يستدعي تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية. وفي هذا الإطار، تصبح القدرة على إدارة هذا الانتقال العامل الحاسم في تحديد مستقبل الدول، إذ أن النجاح فيه يعني تعزيز الاستقرار الداخلي والقدرة على التكيف مع التحولات الدولية، في حين أن الفشل قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية وسياسية متفاقمة. فإن لحظة التحول الراهنة تمثل نقطة فاصلة في تاريخ المنطقة، حيث لم يعد بالإمكان الاستمرار في النموذج القديم، بل أصبح من الضروري الانتقال إلى نموذج أكثر مرونة واستدامة، قادر على التفاعل مع متغيرات النظام الدولي وإعادة إنتاج الدور الإقليمي على أسس جديدة

سابعاً: من المنظور النظري في العلاقات الدولية.

يمكن تفسير التحولات في سوق الطاقة العالمية باعتبارها جزءًا من عملية انتقال هيكلي في بنية النظام الدولي من نمط أحادي القطبية إلى نمط أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكز القوة وفي هذا الإطار لم تعد الطاقة مجرد مورد اقتصادي بل أصبحت أحد أهم أدوات إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين حيث تتداخل فيها الأبعاد الجيوسياسية مع التكنولوجية والاقتصادية أما الشرق الأوسط فيواجه معادلة مركبة تتمثل في تآكل مصدر قوته التقليدي النفط مقابل استمرار أهميته الجيوسياسية فالموقع الجغرافي للمنطقة واحتواؤها على أهم الممرات البحرية يجعلها فاعلًا لا يمكن تجاوزه حتى في ظل التحول نحو الطاقة المتجددة إلا أن هذا الدور لم يعد مضمونًا بل أصبح مشروطًا بقدرة دول المنطقة على إعادة هيكلة

«الجغرافيا لم تفقد أهميتها بل أعادت إنتاج نفسها كأداة صراع أكثر تعقيدًا».

اقتصاداتها والانخراط في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. كما أن التحولات الجارية تشير إلى انتقال طبيعة الصراع الدولي من الصدام العسكري المباشر إلى أنماط أكثر تعقيدًا تعتمد على الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية مثل التحكم في سلاسل التوريد واحتكار التكنولوجيا وفرض المعايير البيئية وهو ما يعني أن الدول التي تفشل في التكيف مع هذه التحولات قد تتحول إلى ساحات صراع بدلًا من أن تكون فاعلًا فيه. ويرى الباحث ان

1. أن الموارد الطاقوية تشكل محوراً إستراتيجيا يعكس قدرة الدولة على التأثير في السياسات الدولية.
2. التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي أداة رئيسية في إعادة توزيع القوة بين الدول.
3. الاعتماد على اقتصاد المعرفة يفرض على دول المنطقة تطوير التعليم والبحث العلمي لتعزيز موقعها الدولي.
4. الفشل في التكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية يزيد من احتمالية تعرض الدول للضغط أو الصراعات الإقليمية والدولية.

«المستقبل لن يكون للدول التي تكتفي بإدارة مواردها التقليدية بل لتلك التي تنجح في بناء اقتصاد معرفي».

الخاتمة:

إن التحولات المتسارعة في سوق الطاقة العالمية تعكس لحظة تاريخية فارقة في تطور النظام الدولي حيث لم تعد الطاقة مجرد عامل اقتصادي بل أصبحت محورًا لإعادة تشكيل موازين القوة وإعادة تعريف العلاقات بين الدول فالعالم اليوم يشهد انتقالًا من نموذج يعتمد على مركزية الموارد إلى نموذج قائم على التنوع والابتكار والتكنولوجيا وهو ما يفرض على جميع الدول إعادة صياغة استراتيجياتها بما يتلاءم مع هذه التحولات. وفي هذا السياق

يظل الشرق الأوسط في قلب المعادلة الدولية رغم التحديات التي يواجهها فالتراجع النسبي في أهمية النفط لا يعني فقدان الدور بل يفتح المجال أمام إعادة تشكيله على أسس جديدة غير أن هذه الفرصة لا يمكن استثمارها دون تبني رؤى استراتيجية بعيدة المدى تقوم على تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والانخراط في سلاسل القيمة العالمية إن المستقبل لن يكون للدول التي تكتفي بإدارة مواردها التقليدية بل لتلك التي تنجح في تحويل هذه الموارد إلى أدوات لبناء اقتصاد معرفي قادر على المنافسة وهو ما يتطلب إصلاحات عميقة تشمل البنية الاقتصادية والسياسية والمؤسسية وتستند إلى رؤية واضحة لموقع الدولة في النظام الدولي الجديد كما أن استمرار التوترات الجيوسياسية خاصة في مناطق حساسة مثل الخليج يؤكد أن الطاقة ستبقى عاملًا محوريًا في الصراعات الدولية حتى وإن تغيرت طبيعة هذه الصراعات فالمنافسة على

الممرات الحيوية والتحكم في تدفقات الطاقة ستظل من أبرز محددات السلوك الدولي لكنها ستتخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا وأقل مباشرة.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الشرق الأوسط يقف أمام مفترق طرق استراتيجي إما أن يتحول إلى فاعل مؤثر في النظام الطاقوي العالمي الجديد من خلال التكيف مع متطلباته أو أن يتراجع إلى موقع هامشي في ظل تحولات لا يملك أدوات التأثير فيها وفي كلا الحالتين فإن السنوات القادمة ستكون حاسمة في تحديد مستقبل المنطقة ودورها في النظام الدولي إنها لحظة تتطلب وعيًا استراتيجيًا عميقًا وقدرة على استشراف المستقبل وإرادة سياسية حقيقية للانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق الفعل ومن الاعتماد إلى المبادرة فالعالم لا ينتظر المتأخرين والنظام الدولي الجديد يُبنى الآن ومن لا يشارك في بنائه سيجد نفسه خارج معادلاته.

المراجع.

1. صخري، محمد. (2017). أهمية مضيق هرمز في السياسة الدولية. ص194. يتناول الكتاب الموقع الجغرافي للمضيق وأثره في صياغة السياسات الدولية وأمن الطاقة العالمي، وهو مصدر مهم لفهم الدور الاستراتيجي للمضيق.
2. ناصر، علي ناصر. (2013). مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني. دار الفارابي. تحليل شامل للصراع بين الولايات المتحدة وإيران حول المضيق، مع قراءة في أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية.
3. الرواس، علي بن عمر العبادي. (2014). لماذا مضيق هرمز؟ (الطبعة العربية). كتاب يشرح أهمية المضيق

الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية في النظام العالمي، خاصة من منظور العلاقات الدولية.

4. الدريساوي، عباس عبد الحسين. (2023). مكانة المضائق البحرية في الاستراتيجيات الدولية: مضيق هرمز. المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية. تحليل أكاديمي يربط بين موقع المضيق في الاستراتيجيات الدولية وأدواره في الأمن البحري والطاقة.
5. الجزيرة نت. (2023). مضيق هرمز.. صمام النفط الرئيس في العالم.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/12/28/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2-%D8%B5%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A

6. مصراوي. (2025). قصة الصراع في مضيق هرمز منذ الاحتلال البرتغالي وحتى الحرس الثوري الإيراني. https://www.masrawy.com/news/bbc/details/2025/6/15/2804421/%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A